إشكالية الملتقى

لا شك أن إرساء مبدأ اللامركزية يعد أهم وسيلة للبناء الديمقراطي للدولة وتحقيق التنمية المحلية فيها ، وباعتماده توسعت الصلاحيات الموكلة للجماعات المحلية(البلدية والولاية) وتطورت عبر مراحل عرفت من خلالها تشريعات حملت في طياتها جملة من الإصلاحات في عديد من المجالات الاقتصادية ، الاجتماعية ، السياسية والثقافية كانت بدايتها عام 1990 بمقتضى قانوني البلدية والولاية اللذين تزامنا مع انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق وما يتطلبه حسب مقتضيات الدستور الجديد رقم 01/15 الذي كرس مبدأ ضرورة إشراك المواطن في تسيير الشأن المحلي عبر المساهمة الفعلية في عملية صنع القرار من خلال الاختيار الأنجع للمنتخبين المحلين عن طريق آلية الحوار التنموية مما فتح الباب واسعا الجماعات المحلية للنهوض بمشاريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي التي ترجمت من خلال القانون رقم 11/10 المتعلق بالبلدية والقانون 12/07 المتعلق بالولاية، وفرت من خلالها الإرادة السياسية في الدولة آليات مالية مهمة تمكن الجماعات المحلية من موارد تستطيع بواسطتها القيام بالدور التنموي المنوط بها وبالتالي نخلص إلى طرح الإشكال التالي :

إلى أي مدى يمكن للجماعات المحلية في ظل التطورات التشريعية تحقيق دور تنموي من خلال الديمقراطية التشاركية ؟

محاور الملتقى

المحور الأول :

التكامل القانوني بين الجماعات المحلية والتنمية

المحور الثاني :

آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية

ودورها في تحقيق التنمية

المحور الثالث :

أساليب التسيير المالي المحلي

المحور الرابع :

وسائل تفعيل الدور التنموي للجماعات المحلية

شروط المشاركة :

1- أن تكون المداخلة فردية وكاملة

2- ألا يقل عدد صفحاتها عن عشرة ولا يزيد عن عشرين صفحة .

3- أن تتعلق المداخلة بأحد محاور الملتقى.

4- ترسل المداخلة كاملة عبر البريد الاكتروني للجنة العلمية قبل تاريخ : 2016/10/31 إلى البريد التالي:

dep.droit_univtiaret@yahoo.fr

5- تاريخ الرد على المداخلة المقبولة يكون ابتداء من 2016/11/10 .